

المضبطة

دور الانعقاد العادي الأول
الفصل التشريعي الخامس

مضبطة الجلسة العادية الثانية
الثلاثاء ١١/٤/١٤٤٠هـ - ١٨/١٢/٢٠١٨م
إعداد: قسم المضبطة والطباعة
إدارة شؤون اللجان والجلسات

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

١. تلاوة أسماء المعتذرين:

- وقد اعتذر عن عدم حضور الجلسة سعادة النائب كلثم عبدالكريم الحايكي.

٢٦

٢. إخطار المجلس بالرسائل الواردة من الحكومة المتضمنة المراسيم بقوانين الصادرة بعد انتهاء دور الانعقاد السنوي العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع المحالة إلى اللجان المختصة، بناء على نص المادة (١٢٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب وهي:

- الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر بخصوص المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦م في شأن الأوسمة، التي أحليت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.

٢٦

- تم إخطار المجلس.

٣. مشاريع القوانين المصاغة بناء على اقتراح بقانون من مجلس النواب التي لم يفصل فيها المجلس السابق (تعرض على المجلس ليقرر ما يراه بشأنها، فإذا قرر المجلس الاستمرار في نظرها أحالها إلى اللجان المختصة، أو يقرر إسقاطها بناء على حكم المادة (١٠٢) المعدلة من اللائحة الداخلية لمجلس النواب) وهي:

- مشروع قانون بتعديل المادة (١٢) من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣م بشأن تنظيم الإعلانات، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

٢٩

- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (٣٥٠) مكرراً إلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦م بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٧) من قانون المرور الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٣٦١) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١م بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم الثالثة والعشرون (مكرراً) إلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢م بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (١٥٩) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (٣٦) من قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١م، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤م بشأن التخطيط العمراني، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٣٥) من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الضمان الاجتماعي، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء صندوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٣٦) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون رقم () لسنة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء وتنظيم هيئة البحرين للسياحة والمعارض، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (١٣٠) من المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٤) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (١٣٧) من المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون باستبدال المادة (٧) من المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة حوادث التلوث البحري، ومشروع بقانون بشأن حماية البيئة، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك بهما وعدم إسقاطهما.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٥ مكرراً) من قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١م، يحال

- المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به
وعدم إسقاطه. ٢٩
- مشروع قانون بشأن التأمين الصحي، ومشروع قانون بشأن
التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، يحال المشروعان
إلى لجنة الخدمات في حال التمسك بهما وعدم إسقاطهما. ٢٩
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٧) لسنة
٢٠٠٥م بشأن التعليم، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في
حال التمسك به وعدم إسقاطه. ٢٩
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة
٢٠٠٩م بشأن مكافحة التدخين والتبغ بأنواعه، يحال
المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم
إسقاطه. ٢٩
- مشروع قانون بشأن سكن العمال، يحال المشروع إلى لجنة
الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه. ٢٩
- مشروع قانون بتعديل المادة (٤٣) من قانون تنظيم معاشات
ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن
العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦م، يحال
المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم
إسقاطه. ٢٩
- مشروع قانون بتعديل المادة (١٤٤) من قانون التأمين
الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦م،
يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم
إسقاطه. ٢٩
- مشروع قانون بتعديل المادة السابعة والسبعين من القانون
رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم معاشات ومكافآت

- التقاعد لموظفي الحكومة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات
 ٢٩ في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- مشروع قانون رقم () لسنة بإلغاء المادة (٣٥٣) من قانون
 العقوبات الصادر بالموسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م،
 يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن
 ٢٩ الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- مشروع قانون بإنشاء هيئة مكافحة الفساد، يحال المشروع
 إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به
 ٢٩ وعدم إسقاطه.
- مشروع قانون بشأن تعديل جدول الدرجات والرواتب، يحال
 المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال
 ٢٩ التمسك به وعدم إسقاطه.
- مشروع قانون رقم () لسنة بتعديل المادة (١١) من قانون
 الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة
 ٢٠١٠م، ومشروع قانون رقم () لسنة بتعديل الفقرة
 الثانية من المادة (١١) من قانون الخدمة المدنية الصادر
 بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م، يحال المشروعان
 إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك بهما
 ٢٩ وعدم إسقاطهما.
- مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم
 (٤٠) لسنة ١٩٩٩م بشأن تملك مواطني دول مجلس التعاون
 لدول الخليج العربية للعقارات المبنية والأراضي في دولة
 البحرين، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية
 ٢٩ والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الكشف عن الذمة المالية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥م بشأن تنازع القوانين في المسائل المدنية والتجارية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون باستبدال المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠١م بشأن تملك غير البحرينيين للعقارات المبنية والأراضي، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة رقم (٣٢٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً) الى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (١٨) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- ٢٩ - مشروع قانون بخصوص تعديل المادة (١) من القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون رقم () لسنة بشأن الدعم الحكومي للمواطنين، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون رقم () لسنة بشأن حظر الفوائد الربوية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٥٦) من قانون المرور الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة بند جديد إلى المادة (٢) من القانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون رقم () بتعديل المادة (٥٦) من قانون المرور الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بشأن المسؤولية الطبية، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- ٢٩ - مشروع قانون رقم () لسنة () بشأن رعاية المريض النفسي، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون رقم () لسنة بشأن العاملين في المنازل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بشأن حماية المنتجات الحرفية التقليدية الوطنية، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون باستبدال البند (ب) من المادة (٣٦) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٧) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة العاشرة من القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن التعليم، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ٢٩ - مشروع قانون بتعديل المادة (٢٢) من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

٢٩ - مشروع قانون بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

٣٥ - قرر المجلس الموافقة على إحالة المشاريع بقوانين إلى اللجان المختصة لتقديم توصيات بشأن التمسك بها أو إسقاطها خلال شهر.

٤. استدراك:

٣٥ - عرض قائمة بأسماء أصحاب السعادة النواب للجنة إعداد مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي.

- تمت الموافقة على أعضاء لجنة إعداد مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي، وهم أصحاب السعادة النواب:

- (١) سعادة النائب أحمد صباح السلوم.
- (٢) سعادة النائب أحمد محمد العامر.
- (٣) سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح.
- (٤) سعادة النائب بدر سعود الدوسري.
- (٥) سعادة النائب سوسن محمد كمال.
- (٦) سعادة النائب عبد الرزاق عبد الله حطاب.
- (٧) سعادة النائب عمار أحمد البناي.
- (٨) سعادة النائب محمود مكي البحراني.
- (٩) سعادة النائب معصومة حسن عبد الرحيم.
- (١٠) سعادة النائب هشام أحمد العشيري.
- (١١) سعادة النائب يوسف زين العابدين زينل.

فهرس الأقبـوال

الرقم	الاسم	الصفحات
١.	الرئيس	٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١
		٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧
		٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢
٢.	وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب	٤١
٣.	النائب إبراهيم خالد النفيعي	٣١
٤.	النائب أحمد محمد العامر	٣١
٥.	النائب السيد فلاح هاشم فلاح	٣٩، ٤٠
٦.	النائب باسم سلمان المالكي	٣٥
٧.	النائب عادل عبدالرحمن العسومي	٣٩
٨.	النائب عبدالنبي سلمان أحمد	٣٦، ٣٧
٩.	النائب علي أحمد زايد	٢٩، ٣٨
١٠.	النائب عمار سامي قمبر	٣٤
١١.	النائب عيسى علي القاضي	٣٠

١٢. النائب غازي فيصل آل رحمة ٣١
١٣. النائب فاضل عباس السواد ٣٤
١٤. النائب محمد إبراهيم السيبي البوعيين ٣٢ ، ٤٢
١٥. النائب معصومة حسن عبدالرحيم ٣٣
١٦. النائب هشام أحمد العشيري ٣٢
١٧. النائب يوسف زين العابدين زينل ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٨
١٨. الأمين العام للمجلس ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٥
١٩. رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس ٢٧ ، ٣٠

جدول أعمال الجلسة العادية الثانية

دور الانعقاد السنوي العادي الأول

الفصل التشريعي الخامس

الثلاثاء ١١ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠١٨م الساعة ٩,٣٠ صباحاً

البند الأول: تلاوة أسماء المعتذرين.

البند الثاني: إخطار المجلس بالرسائل الواردة من الحكومة المتضمنة المراسيم بقوانين الصادرة بعد انتهاء دور الانعقاد السنوي العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع المحالة إلى اللجان المختصة، بناء على نص المادة (١٢٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب وهي:

- الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر بخصوص المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦م في شأن الأوسمة، التي أحليت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.

البند الثالث: مشاريع القوانين المصاغة بناء على اقتراح بقانون من مجلس النواب التي لم يفصل فيها المجلس السابق (تعرض على المجلس ليقرر ما يراه بشأنها، فإذا قرر المجلس الاستمرار في نظرها أحالها إلى اللجان المختصة، أو يقرر إسقاطها بناء على حكم المادة (١٠٢) المعدلة من اللائحة الداخلية لمجلس النواب) وهي:

مشروع قانون بتعديل المادة (١٢) من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣م بشأن تنظيم الإعلانات، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- (١) مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (٣٥٠) مكرراً إلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢) مشروع قانون بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦م بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣) مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٧) من قانون المرور الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤) مشروع قانون بتعديل المادة (٣٦١) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥) مشروع قانون بتعديل المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١م بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٦) مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم الثالثة والعشرون (مكرراً) إلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢م بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٧) مشروع قانون بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (١٥٩) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٨) مشروع قانون بتعديل المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٩) مشروع قانون بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (٣٦) من قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١م، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- ١٠ مشروع قانون بتعديل المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤م بشأن التخطيط العمراني، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١١ مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١٢ مشروع قانون بتعديل المادة (٣٥) من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١٣ مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١٤ مشروع قانون بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الضمان الاجتماعي، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١٥ مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١٦ مشروع قانون بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١٧ مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء صندوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- ١٨ مشروع قانون بتعديل المادة (٣٦) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- (١٩) مشروع قانون رقم () لسنة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء وتنظيم هيئة البحرين للسياحة والمعارض، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢٠) مشروع قانون بتعديل المادة (١٣٠) من المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢١) مشروع قانون بتعديل المادة (٤) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢٢) مشروع قانون بتعديل المادة (١٣٧) من المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢٣) مشروع قانون باستبدال المادة (٧) من المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢٤) مشروع قانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢٥) مشروع قانون بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة حوادث التلوث البحري، ومشروع بقانون بشأن حماية البيئة، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك بهما وعدم إسقاطهما.
- (٢٦) مشروع قانون بتعديل المادة (٥ مكرراً) من قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١م، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٢٧) مشروع قانون بشأن التأمين الصحي، ومشروع قانون بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك بهما وعدم إسقاطهما.
- (٢٨) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥م بشأن التعليم، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- (٢٩) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩م بشأن مكافحة التدخين والتبغ بأنواعه، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٠) مشروع قانون بشأن سكن العمال، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣١) مشروع قانون بتعديل المادة (٤٣) من قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٢) مشروع قانون بتعديل المادة (١٤٤) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٣) مشروع قانون بتعديل المادة السابعة والسبعين من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٤) مشروع قانون رقم () لسنة بإلغاء المادة (٣٥٣) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٥) مشروع قانون بإنشاء هيئة مكافحة الفساد، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٦) مشروع قانون بشأن تعديل جدول الدرجات والرواتب، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٧) مشروع قانون رقم () لسنة بتعديل المادة (١١) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م، ومشروع قانون رقم () لسنة بتعديل الفقرة الثانية من المادة (١١) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م، يحال المشروعان إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك بهما وعدم إسقاطهما.

- (٣٨) مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٩م بشأن تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقارات المبنية والأراضي في دولة البحرين، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٣٩) مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الكشف عن الذمة المالية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٠) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥م بشأن تنازع القوانين في المسائل المدنية والتجارية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤١) مشروع قانون باستبدال المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠١م بشأن تملك غير البحرينيين للعقارات المبنية والأراضي، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٢) مشروع قانون بتعديل المادة رقم (٣٢٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٣) مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً) الى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٤) مشروع قانون بتعديل المادة (١٨) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٥) مشروع قانون بخصوص تعديل المادة (١) من القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٦) مشروع قانون رقم () لسنة بشأن الدعم الحكومي للمواطنين، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

- (٤٧) مشروع قانون رقم () لسنة بشأن حظر الفوائد الربوية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٨) مشروع قانون بتعديل المادة (٥٦) من قانون المرور الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٤٩) مشروع قانون بإضافة بند جديد إلى المادة (٢) من القانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥٠) مشروع قانون رقم () بتعديل المادة (٥٦) من قانون المرور الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤م، يحال المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥١) مشروع قانون بشأن المسؤولية الطبية، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥٢) مشروع قانون رقم () لسنة () بشأن رعاية المريض النفسي، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥٣) مشروع قانون رقم () لسنة بشأن العاملين في المنازل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥٤) مشروع قانون بشأن حماية المنتجات الحرفية التقليدية الوطنية، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥٥) مشروع قانون باستبدال البند (ب) من المادة (٣٦) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥٦) مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٧) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.
- (٥٧) مشروع قانون بتعديل المادة العاشرة من القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥م بشأن التعليم، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

٥٨) مشروع قانون بتعديل المادة (٢٢) من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، يحال المشروع إلى لجنة الخدمات في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

٥٩) مشروع قانون بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، يحال المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة في حال التمسك به وعدم إسقاطه.

بند ما يستجد من أعمال:

استدراك
على جدول أعمال الجلسة العادية الثانية
دور الانعقاد السنوي العادي الأول
الفصل التشريعي الخامس
الثلاثاء الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠١٨م

- عرض قائمة بأسماء أصحاب السعادة النواب للجنة إعداد مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي.

مضبطة الجلسة العادية الثانية
دور الانعقاد السنوي العادي الأول
الفصل التشريعي الخامس

الرقم: العادية (٢)

التاريخ: ١١ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ

١٨ ديسمبر ٢٠١٨م

إنه في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق للحادي عشر من شهر ربيع الآخر ١٤٤٠هـ الموافق للثامن عشر من شهر ديسمبر ٢٠١٨م، عقدت الجلسة العادية الثانية لمجلس النواب من دور الانعقاد السنوي العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس بالقاعة الكبرى للاجتماعات بمقر المجلس بالقضيبية، وذلك برئاسة معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل رئيس مجلس النواب، وحضور أصحاب السعادة النواب:-

١. سعادة النائب إبراهيم خالد النفيعي
٢. سعادة النائب أحمد صباح السلوم
٣. سعادة النائب أحمد محمد العامر
٤. سعادة النائب أحمد يوسف الأنصاري
٥. سعادة النائب أحمد يوسف الدمستاني
٦. سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح
٧. سعادة النائب باسم سلمان المالكي
٨. سعادة النائب بدر سعود الدوسري
٩. سعادة النائب حمد أحمد الكوهجي
١٠. سعادة النائب خالد صالح بوعنق
١١. سعادة النائب زينب عبدالأمير خليل
١٢. سعادة النائب سوسن محمد كمال
١٣. سعادة النائب عادل عبدالرحمن العسومي
١٤. سعادة النائب عبدالرزاق عبدالله حطاب

١٥. سعادة النائب عبدالله إبراهيم الدوسري
١٦. سعادة النائب عبدالله خليفة الذواوي
١٧. سعادة النائب عبدالنبي سلمان أحمد
١٨. سعادة النائب علي أحمد زايد
١٩. سعادة النائب علي ماجد النعيمي
٢٠. سعادة النائب علي محمد إسحاق
٢١. سعادة النائب عمار أحمد البناي
٢٢. سعادة النائب عمار حسين عباس
٢٣. سعادة النائب عمار سامي قمبر
٢٤. سعادة النائب عيسى عبدالجبار الكوهجي
٢٥. سعادة النائب عيسى علي القاضي
٢٦. سعادة النائب عيسى يوسف الدوسري
٢٧. سعادة النائب غازي فيصل آل رحمة
٢٨. سعادة النائب فاضل عباس السواد
٢٩. سعادة النائب فاطمة عباس قاسم
٣٠. سعادة النائب محمد إبراهيم السيسى البوعينين
٣١. سعادة النائب محمد خليفة بوحمود
٣٢. سعادة النائب محمد عيسى العباسي
٣٣. سعادة النائب محمود مكّي البحراني
٣٤. سعادة النائب معصومة حسن عبدالرحيم
٣٥. سعادة النائب ممدوح عباس الصالح
٣٦. سعادة النائب هشام أحمد العشييري
٣٧. سعادة النائب يوسف أحمد الذواوي
٣٨. سعادة النائب يوسف زين العابدين زينل

وقد مثل الحكومة:

وزير شؤون مجلسي
الشورى والنواب

سعادة السيد / غانم بن فضل البوعينين

وحضر الجلسة سعادة المستشار السيد راشد بن محمد بونجمة الأمين العام للمجلس، والدكتور ياسر صقر الشيراوي الأمين العام المساعد لشؤون اللجان والجلسات والدعم النيابي، والدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس، وعدد من موظفي الأمانة العامة، وقد تفضلت معالي الرئيس بافتتاح الجلسة:

الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اسمحوا لي أن نبدأ الجلسة العادية الثانية من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس، الموافق للثامن عشر من شهر ديسمبر لسنة ٢٠١٨م. أعتقد بأن النصاب مكتمل سعادة الأمين العام؟

الأمين العام للمجلس :

نعم.

الرئيس :

وليس هناك أحد من المعتذرين سوى سعادة النائب كلثم عبدالكريم الحايكي، ننقل إلى البند الثاني سعادة السيد راشد بن محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند الثاني: إخطار المجلس بالرسائل الواردة من الحكومة المتضمنة المراسيم بقوانين الصادرة بعد انتهاء دور الانعقاد السنوي العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع المحالة إلى اللجان المختصة، بناء على نص المادة (١٢٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، (١): الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر بخصوص المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦م في شأن الأوسمة، التي أحليت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية، شكرا.

الرئيس :

شكرا، ننقل إلى البند الذي يليه، ولكن أرجو من سعادة المستشار إيضاح طبيعة هذه المشاريع التي سوف نتفضل بها، سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

معالي الرئيس، أصحاب السعادة صبحكم الله بالخير، فيما يتعلق بالمراسيم بقانون التي قرأها سعادة الأمين العام قبل قليل، هذه المراسيم بقانون تحال إلى المجلس بعد أن تصدر من جلالة الملك وفقا لصلاحياته الدستورية وفق المادة (٣٨) في حالة بين أدوار الانعقاد أو بين الفصلين التشريعيين، وحسب المادة (١٢٢) تحال إلى اللجنة المختصة من قبل معالي رئيس المجلس، ويخطر المجلس للعلم، ثم بعد ذلك يعرض المرسوم برمته مع تقرير اللجنة على المجلس ليقرر ما يراه بشأنه، فيما يتعلق بالرسائل الواردة في البند الثالث وهي المشاريع بقانون التي لم يفصل فيها المجلس السابق، لدينا أصحاب السعادة (٦٠) مشروعا...

النائب يوسف زين العابدين زينل :

أنا أرى بأنه واحدة واحدة أحسن؟

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

أنا فقط سأتكلم لكم على المادة (١٠٢)...

الرئيس :

عفوا بوبدر (النائب يوسف زين العابدين زينل)، هو فقط سيوضح لنا آلية العمل بالنسبة لهذه المشاريع وفق القانون واللوائح، وبعد ذلك سعادة الأمين العام سيذهب خلالها بالكامل، تفضل سعادة المستشار.

النائب يوسف زين العابدين زينل :

أنا أقصد، بعد ومن ثم ننتقل إلى بند ثان، لكي يشرح لنا بندا بندا، يفضل ذلك، شكرا.

الرئيس :

شكرا، سعادة المستشار تفضل.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

المشاريع التي لم يفصل فيها المجلس السابق، المادة (١٠٢) من اللائحة الداخلية عالجت موضوع المراسيم بقانون التي لم يفصل فيها المجلس في ظل الفصل التشريعي، هنالك نوعان من المشاريع، المشاريع المقدمة من الحكومة وفقا لصلاحيات جلالة الملك الدستورية في المادة (٣٥)،

والمشاريع المقدمة من أصحاب السعادة النواب في ظل المجلس الماضي أو الفصول التي سبقت ذلك، يعني الفصل التشريعي الرابع أو الفصول التي سبقت ذلك، المادة (١٠٢) جاء نصها بالآتي: "أن المجلس عند بداية دور الانعقاد الأول وخلال (١٥) يوما من بدء الدور يخطر الحكومة بمشاريع القوانين المقدمة من قبلها ابتداء التي لم يفصل فيها المجلس السابق، وعلى الحكومة أن تعلم المجلس خلال شهرين تمسكها بالمشاريع المقدمة من قبلها وإلا تعتبر ساقطة بانتهاء...، لأنه انتهى الفصل ولم يتم البت فيها، فالآن نحن لدينا حسبما علمت من قسم السجل (٢٢) مشروعا مقدما من الحكومة، هذه يا معالي الرئيس ستخاطب الحكومة الموقرة فيها وخلال شهرين ننتظر رد الحكومة التمسك أو عدم التمسك، أما مشاريع القوانين التي قدمها أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب في الفصل الماضي أو الفصول التي قبلها هذه أيضا المادة (١٠٢) قالت هذه تعرض على المجلس، والمجلس يقرر ما يراه بشأنها، إما أن يقرر التمسك بها فتحال إلى لجان المجلس لتقديم تقارير عنها أو أن يعلن عدم تمسكها بها فتعتبر ساقطة، طبعاً هذه الـ (٦٠) مشروعا فقط للعلم لأصحاب السعادة النواب منها (١٩) مشروعا وصلت أثناء الإجازة البرلمانية، يعني بعد انتهاء دور الانعقاد الرابع وصل (١٩) مشروعا منها ويبقى لدينا من الـ (٦٠) (٤١) مشروعا، الـ (٤١) مشروعا هنالك (٢١) مشروعا لجان المجلس السابق أعدت تقارير كاملة وموجودة فيها، فإن شاء الله اللجان الموقرة الآن قد تعلن تمسكها، ويمكن أن تعتمد أيضا التقارير السابقة، فهذه صورة المشاريع الموجودة، طبعاً من الصعب جدا أن المجلس الموقر في هذه الجلسة يقول بالتمسك بالـ (٦٠) مشروعا، أتمسك بها أو لا أتمسك بها، لذلك نحن لدينا شهران مثلما الحكومة لديها شهران، نحن لدينا ذات المدة، المقترح أصحاب السعادة أنكم تقرر إن حالة هذه المشاريع إلى اللجان المختصة كل حسب اختصاصه، وكل لجنة خلال شهر تقدم تقريراً لمجلسكم الموقر توصي فيه أو تقترح فيه التمسك بالمشروع بناء على ما يتراءى لها من صلاحية المشروع والحاجة إليه أو عدم التمسك به، ثم هذه توصية اللجنة في النتيجة تخضع لقراركم في هذا المكان، يعني اللجنة مجرد أنها تقدم توصية، فلنستغل الوقت أقترح أنه وبناء على اقتراح معالي الرئيس أن تحال هذه الـ (٦٠) مشروعا إلى اللجان المختصة حسب الاختصاص وتمنح (٣٠) يوما لكي تقدم تقاريرها، ماذا تتضمن التقارير؟ تقترح على المجلس التمسك أو إسقاط المشروع بقانون ثم هذه التقارير تخضع إلى المجلس وهو الذي يقرر بشأنها ما يراه مناسباً، شكراً معالي الرئيس.

الرئيس :

شكراً جزيلاً لسعادة المستشار، أعتقد بأن الموضوع كان واضحاً، حسناً تفضل.

النائب علي أحمد زايد :

شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، طبعا الصورة واضحة بحيث إحالة كل المشاريع إلى اللجان المختصة، ولكن يبقى السؤال هل المشاريع ستحال دفعة واحدة أو مشروعا مشروعا؟ أرجو توضيح هذه المسألة؟

الرئيس :

عفوا، المشاريع كلها لن تحال للجنة واحدة بل أن هناك عدة لجان وكل حسب اختصاصه، المشاريع ستكون موجودة أمامكم، والآن نحن سنتفق بالتصويت على أنه أي مشروع يذهب إلى أي لجنة، فبالتالي ستحال إلى تلك اللجان لدراستها والعودة إلينا بمقترحاتها وآرائها، عفوا نسمع المشاريع الله يحفظك بوعبدالله من الأمين العام لكي يستعرضها لنا وبعد ذلك سنعطي المجال إذا توجد أي وجهة نظر، شكرا، سعادة الأمين العام تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند الثالث: مشاريع القوانين المصاغة بناء على اقتراح بقانون من مجلس النواب التي لم يفصل فيها المجلس السابق (تعرض على المجلس ليقرر ما يراه بشأنها، فإذا قرر المجلس الاستمرار في نظرها أحالها إلى اللجان المختصة، أو يقرر إسقاطها بناء على حكم المادة (١٠٢) المعدلة من اللائحة الداخلية لمجلس النواب) وهم (٦٠) مشروعا على النحو المشار إليه في جدول الأعمال المرفق لدى سعادتكم، وشكرا.

الرئيس :

شكرا سعادة الأمين العام، المشاريع موجودة بين أيديكم وهي ستحال إلى اللجان، قبل أن نصوت تفضل بوبدر (النائب يوسف زين العابدين زينل) طلب الكلمة، تفضل.

النائب يوسف زين العابدين زينل :

شكرا معالي الرئيس، شكرا وما قصرتم، ولكن أنا بودي أننا نقرأ كل عنوان للمشروع ونصوت عليه أفضل بدلا من أن نأخذه بالكامل أي بالمجموع. ثانيا: أنا أقدر دور الأمانة العامة ومشاعلها في الآونة الأخيرة لكن كان بودنا أن نحصل على خلاصات معينة على الأقل سريعا عن هذا الموضوع، طبعا نحن لدينا العنوان الرئيسي ولكن لا نعرف تفاصيله، سنتمسك أم لن نتمسك، طبعا نحن لدينا وقت لكي نناقش الموضوع ولكن يا ليت لو قدم لنا المستشارون

ملخصات عن كل موضوع من الموضوعات بحيث أننا نقرر نتمسك أو لا نتمسك، شكرا معالي الرئيس.

الرئيس:

إن شاء الله شكرا، النائب عيسى علي القاضي تفضل.

النائب عيسى علي القاضي :

شكرا معالي الرئيس، طبعا المشاريع المقدمة من الحكومة أو من النواب أيضا، طبعا كل هذه المشاريع، عادة مجلس الشورى يبعث المشاريع أيضا إلى مجلس النواب، لا توجد مشاريع من قبل مجلس الشورى محالة في دور الانعقاد الرابع، فقط هذا الذي أردت أن أفهمه من سعادة المستشار، شكرا.

الرئيس :

شكرا، سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل إذا كانت لديك ملاحظة.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

شكرا معالي الرئيس، طبعا المادة (١٠٢) تحدثت عن مشاريع الحكومة والمشاريع المقدمة من النواب والمصاغة وفقا للمادة (٩٥) من اللائحة، المادة (٩٥) من اللائحة تكلمت عن المشاريع التي تقدم للنواب كيف تناقش في المجلس المبادئ والأسس، وبالتالي ليس من حق مجلس النواب أن يسقط مشاريع مقدمة من مجلس الشورى، كذلك مجلس الشورى لا يملك هذا الحق، نحن نتكلم أن هناك (٣) جهات تملك الحق في التقدم باقتراحات، الحكومة هي التي تقرر بشأن مشاريعها ومجلس النواب يقرر بشأن مشاريعه والمشاريع الخاصة بالشورى التي بقيت لديه هو، وبذلك احتراما لإرادة المجلس الآخر لا نستطيع أن نعرض هذه المشاريع وإنما اللجان تقرر بشأنها موضوعيا، قد تقرر رفضها من حيث المبدأ وقد يكون القرار هنا أمام المجلس الموقر، شكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا سعادة المستشار، الكلمة الآن لسعادة النائب غازي فيصل آل رحمة، تفضل.

النائب غازي فيصل آل رحمة :

شكرا معالي الرئيس، معالي الرئيس أنا أتفق مع رأي سعادة المستشار بخصوص المشاريع ورأيكم بالذات أن هذه المشاريع صار العمل عليها كثيرا من السادة النواب وتوجد مشاريع مهمة خصوصا للبحرنيين عملنا عليها في الدور الماضي، فالأفضل أنها تذهب للجان وتدرس في اللجان وبعد ذلك بعد أن تدرسها اللجان تجهز التقارير وتأتي للمجلس والمجلس سيد قراره، طبعا توجد مشاريع منها فائدة ومشاريع حسب رأي اللجان التي ترى بأنها ليست منها فائدة فيتم رميها لأننا لا نحتاج لها، ولكن الأفضل بأنها تدرس لأن المشاريع كثيرة وتحتاج دراسة في اللجان والسادة النواب إن شاء الله في كل لجنة وتخصصها سيرون المشاريع التي تفيد المواطن البحريني بشكل خاص، لأننا عملنا عليها بشكل كبير، في مشاريع مهمة للبحرنيين وخصوصا التي تمس معيشة البحرنيين، شكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا، أكيد لن يرمى أي مشروع من المشاريع، كل المشاريع إيجابية وجيدة إن شاء الله حسبما أنتم تترؤونه يجب أن نتمسك به أو نستوفيه أو أننا لا نتمسك به، والقرار سيكون في لجنتم الموقرة إن شاء الله، الكلمة الآن لسعادة النائب إبراهيم النفيعي، تفضل.

النائب إبراهيم خالد النفيعي :

السلام عليكم، أحببت أن أقول للمجلس الموافقة على القوانين، ويا ليت بأنه يتم الإسراع بتوفير الأياد لأنه بالأمس وقبله كانت هنالك صعوبة في فتح هذه القوانين، شكرا.

الرئيس :

شكرا، طلب الكلمة أيضا النائب أحمد محمد العامر، تفضل.

النائب أحمد محمد العامر :

شكرا معالي الرئيس، بالنسبة للتوزيع للجان يمكن فلنقل ال (٦٠) قانونا الموجودة مختصة بلجنة معينة، فلنقل على سبيل المثال للجنة المالية سيكون ضغط عليهم، أتوقع أو أقترح من عندي بأن يتم توزيعها توزيعا عادلا على ال (٣٩) نائبا، أفضل من أن يكون على لجنة واحدة وممكن أن تدرس الموضوع ويمكن أنهم لا يستطيعون أن يقدموا تقريرهم خلال شهر واحد، شكرا.

الرئيس :

شكرا، طبعا هذا سوف نراه وفق اللوائح والقوانين، لكن هناك لجانا، وكل لجنة مختصة بقضية ما، هو ليس النائب المختص، إنما اللجان هي المختصة، فبالتالي المشروعات سوف توزع وفق اختصاص اللجنة، وليس وفق اختصاص النائب، وإن كان النائب موجودا أصلا باللجنة وفق اختصاصه، فالعملية إن شاء الله ستكون بشكل إيجابي مثلما تتمنونه. الأخ النائب محمد إبراهيم السيبي تفضل.

النائب محمد إبراهيم السيبي البوعيينين :

شكرا معالي الرئيس، طبعا نحن نتكلم عن (٦٠) قانونا المقترحة من مجلس النواب، وليس مجلس الشورى، فهذه القوانين مثلما تفضل أخي النائب غازي آل رحمة أتوقع أنها سوف تحال إلى اللجان المختصة ومذكور أمامها كل مشروع على أي لجنة سوف يحال، فأنا أؤيد إحالتها إلى اللجنة المختصة لإعطائها مزيدا من التمحيص والدراسة، ونخرج بالقرارات التي...، لأنه بهذه العجالة في المجلس لا يمكن حتى لو كانت مختصة لا يمكن يقرر حتى لو قمنا بتلاوة مشروع مشروع لا يمكن أن نقرر الاستمرار فيه من اسقاطه، فلذلك أنا أقترح كذلك إحالته إلى اللجان المختصة المذكورة في جدول الأعمال حسب ما رأيناه، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا جزيلا، آخر مداخلتين على الموضوع، الأخ النائب هشام أحمد العشيرى تفضل.

النائب هشام أحمد العشيرى :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس، في البداية أنا اطلعت على بعض القوانين بالتفاصيل، لكن القوانين كأسماء قرأتها بالكامل، لكن ما شاء الله (٣) آلاف صفحة نحتاج إلى شهر ونحن نقرأ فيها، الذي قمنا بقراءتهما - معالي الرئيس - بعض القوانين لا تحتاج أن تتحول إلى اللجان، يجب أن تمرر ويتفق عليها، قوانين بسيطة وواضحة وليس فيها أي شيء، وبعض القوانين فعلا التي بها بعض المكافآت وغيرها تحتاج إلى أشياء تفصيلية، مثلا قانون المعاقين، يحتاج فيها إلى تفصيل، نحدد التعريفات من هم المعاقون، ومن هم المشمولون، فأنا من رأيي أن بعض القوانين تمرر بشكل سريع، والقرار للأعضاء في المجلس، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس:

شكرا جزيلاً، الأخت النائب معصومة حسن عبدالرحيم تفضلي.

النائب معصومة حسن عبدالرحيم :

أولاً أصبح عليكم بالخير جميعاً في هذه الجلسة المميزة، وأطلب معالي الرئيس من سعادة النواب أن نقف وقفه حداد دقيقة واحدة على أرواح الشهداء الذين ضحوا من أجل أن نكون اليوم موجودين هنا في هذه القاعة، هذا في البدء، وشكراً جزيلاً، وقفه حداد دقيقة.

الرئيس :

كان من الجميل لو بدأناها في أول الجلسة، ولكن كما ترتؤون كل التقدير لهذا المقترح، وكل العزاء لثبات أهالي الشهداء، ونتمنى من كل قلوبنا أن نصلي لهم دائماً بأن أرواحهم التي قدموها تضحية لأمن وأمان البحرين والبلاد عموماً، هي - إن شاء الله- في جنات الخلد، كل الذي نستطيع قوله إننا نترحم عليهم، الله يرحمهم إن شاء الله برحمته الواسعة، وشكراً.

النائب معصومة حسن عبدالرحيم :

يعني ألا يستحقون وقفه حداد دقيقة واحدة من ضحوا، أنا أتوقع المفروض أن الكل يقف وقفه حداد دقيقة واحدة، يعني هؤلاء ضحوا بأعمارهم وهم شباب، وضحوا بكل ما يملكونه، أنا أتمنى وقفه حداد، فلنقف تقديراً واحتراماً لأرواحهم.

الرئيس :

الأمر لمجلسكم الكريم، أنا أحترم رأي الشورى، سعادة المستشار، سعادة النواب فلنقف تقديراً.

(وهنا وقف أعضاء مجلس النواب دقيقة واحدة حدادا على أرواح الشهداء)

الرئيس:

شكراً، الأخت النائب معصومة حسن عبدالرحيم تفضلي.

النائب معصومة حسن عبدالرحيم :

طبعا القوانين التي طرحت فيها الكثير، (٣) آلاف ورقة كثيرة جداً، ولكن أنا طيبة ليس لدي مانع أن أقرأ كتاباً في اليوم مثلاً، ويوجد هنالك من القوانين التي تمس الحاجة، ويمكن الآخرين ليست لديهم هذه الخبرة وهذا التخصص، فيا ليت أننا نقرأ كل القوانين، هذا لا يمنع

أبداً، وممكن اللجان تساهم، ولكن لا يمنع من إبداء الرأي، خصوصاً بالنسبة للمعاقين، أنا أم، ولدي طفل من ذوي الإعاقة، أنا صاحبة المبادرة الوطنية الإنسانية في مملكة البحرين لحاملي بطاقة ذوي الإعاقة، وأفهم في هذا الشأن كثيراً، فإنا لئب أن القوانين أيضاً الكل يكون مساهماً فيها كوننا نواباً منتخبين من قبل شعب البحرين...

الرئيس :

لا تقلقي الدكتور معصومة - إن شاء الله - اللجان سوف تكون موزعة بعضوية من لديه الخبرة والاختصاص، فبالتالي دلوكم في تلك اللجان سوف يكون إيجابياً إن شاء الله، أنا أعتقد أن.... حسناً نأخذ آخر مداخلتين في نفس الموضوع رجاء، لكي ننتقل إلى البند الآخر. الأخ النائب عمار سامي قمبر تفضل.

النائب عمار سامي قمبر :

شكراً معالي الرئيس، فقط الذي أنا أقترحه أتمنى أن توافقوني فيه، بأن نمرر كل ال (٦٠) مشروعاً، دعوها تذهب إلا اللجان مثلما قال سعادة المستشار القانوني بالمجلس، سوف ندرسها بشكل أكبر، ولن نظلم أي مشروع إذا سقط، أحترم رأي بو بدر (النائب يوسف زينل) لكن ال (٦٠) مشروعاً أنا أتوقع أننا نمررها مرة واحدة، وجزاكم الله خيراً، وشكراً.

الرئيس :

شكراً جزيلاً، الأخ النائب فاضل عباس السواد تفضل.

النائب فاضل عباس السواد :

شكراً معالي الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، معالي الرئيس، من رأيي أن نستمر في النظر في هذه المشاريع بقوانين، وإحالتها إلى اللجان المختصة لا يمكن البت في الاستمرار فيها من عدمه في هذه اللحظة، العدد كبير، الأوراق تفوق (٣) آلاف و (٣٨) صفحة لهذه المشاريع، نرجو من هذا المجلس الموقر أن يحيلها إلى اللجان المختصة، وشكراً معالي الرئيس.

الرئيس :

شكراً جزيلاً، إذن وصلنا إلى أنه هل يوافق مجلسكم الموقر على إحالة هذه المشاريع إلى اللجان المختصة لتقديم تقاريرها طبعاً بشأن ما تتمسك به، وما لا تتمسك به، نصوت على

ذلك، وضح سعادة المستشار القانوني للمجلس المدة (٣٠) يوما طبعا من استلامنا لهذه المشاريع، فيكون هناك تصويت على هذا الموضوع، من هم الموافقون على ذلك؟
(أغلبية موافقة)

الرئيس :

شكرا، إذن المشاريع تتحول إلى اللجان المختصة. البند التالي من الاستدراك، سعادة السيد راشد بن محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

من الاستدراك: عرض قائمة بأسماء أصحاب السعادة النواب للجنة إعداد مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي، وهم أصحاب السعادة النواب: أحمد صباح السلوم، أحمد محمد العامر، السيد فلاح هاشم فلاح، بدر سعود الدوسري، سوسن محمد كمال، عبدالرزاق عبدالله حطاب، عمار أحمد البناي، محمود مكي البحراني، معصومة حسن عبدالرحيم، هشام أحمد العشيرى، يوسف زين العابدين زينل، وشكرا.

الرئيس :

شكرا الأمين العام للمجلس، إذن هذه هي الأسماء التي تليت عليكم، نقدمها للتصويت، من هم الموافقون عليها؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

شكرا، طبعا لهذا البند نصل إلى نهاية جدول أعمال جلسة هذا اليوم...، معذرة هناك نقطة نظام الأخ النائب باسم سلمان المالكي تفضل.

النائب باسم سلمان المالكي :

شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس، أولا أريد أبارك لكم على هذا المكان المبارك، ثانيا: معالي الرئيس هناك قضايا رفعها مجلس النواب في عام ٢٠١٤ على المغردين، وعلى الصحفيين، وعلى المواطنين، فنطلب من معاليكم أن ترفعوا خطابا إلى الجهة المختصة بسحب جميع القضايا على المواطنين والمغردين، ونبدأ صفحة جديدة بين مجلس الشعب مع الشعب، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا جزيلا الأخ النائب باسم سلمان المالكي، إن شاء الله سوف ننظر في الموضوع، ولا تحاتي، نحن سوف نبدأ أمورنا بصفحة جديدة، كل المجلس بكل قضاياها بصفحة جديدة، للمواطن ومن أجل المواطن والوطن، فإن شاء الله كل الأمور طيبة. سعادة الأخ النائب الأول عبدالنبي سلمان أحمد تفضل.

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

شكرا معالي الرئيس، صباح الخير جميعا، معالي الرئيس، لدي موضوع أريد أن أعرضه على مجلسكم الموقر، أعتقد أن هذا المجلس كما تعرفون هو مجلس الشعب، وهذه القضايا التي نطرحها الآن هي على درجة كبيرة من الأهمية تتعلق بمصير وحياة الناس، القضية الأولى التي... هي قضية واحدة، لكن لديها تفصيلات، حقيقة أن هناك قضية تلامس الشارع البحريني بدرجة كبيرة وتتعلق - كما تابعتم في الفترة الأخيرة - بقضية المفصولين، أو المهديين بالفصل من شركة بابكو، هناك يا معالي الرئيس أكثر من (١٥٨) بحرينيا سوف يفصلون مع يوم الأحد القادم، مع حلول يوم الأحد القادم، هم مهددون بالفعل بالفصل أو الإحالة إلى شركة تطوير، ولكن الإحالة بعقود غير مجزية وغير منصفة، هؤلاء المجموعة من العاملين ونقابتهم تواصلوا معي شخصيا خلال الأسابيع الماضية، وربما تابعتم عبر وسائل الإعلام، ومؤخرا أيضا تواصلوا مع النائب الدكتور عبدالله الذواودي في منطقته مدينة حمد، وعلى مستوى البحرين يتوزع كل هؤلاء العمال، معالي الرئيس، أعتقد أن (١٥٨) أسرة معرضة للتهديد في رزقها ابتداء من يوم الأحد القادم، ما أطرحه على مجلس النواب هو أن نقوم بمبادرة مع الحكومة الموقرة لتلافي أو لوقف فصل هؤلاء العمال البحرينيين، خاصة أن شركة بابكو تحديدا لديها خيارات عديدة، الخيار الأول الذي يطرحه العمال على الأقل أن يدور هذا العدد (١٥٨) عاملا في الدوائر المختلفة لشركة بابكو...

الرئيس :

عفوا سعادة النائب عبدالنبي سلمان أحمد، يعني طرح الموضوع بالحلول الحالية، أعتقد لن يكون مجديا ولكن الفكرة...

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

أنا لا أطرح حلولا، أنا أطرح وجهة نظر معالي الرئيس.

الرئيس :

على أساس أننا نمشي وفق الآلية التي توصلنا للحلول، أنا معك نريد أن نصل للحلول، ولا نريد فقط أن نثير القضايا، فإثارها دون أن تكون مدرجة ضمن جدول الأعمال، لن يحقق لنا الهدف الذي أرجوه ونرجوه، فبالتالي...

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

جيد، جيد، لكن القضية لا تحتمل التأخير معالي الرئيس، يوم الأحد القادم سوف يفصلون، والمجلس لن يكون في حالة انعقاد، وبالتالي هناك (١٥٨) أسرة بحرينية، إذا أردنا أن نوجه رسالة للحكومة الموقرة ولشركة بابكو وللمجلس إدارة شركة بابكو، يجب أن نقول هناك خيارات طرحها عمال ونقابة عمال بابكو على الشركة، ويجب الأخذ بها، الآن لا يوجد أحد يسمع لهؤلاء للأسف، كلهم بحرينيون، وأعتقد يهمننا أمرهم كثيرا...

الرئيس :

طبعاً، طبعاً، لا يوجد شك أن موضوع البحرين يهمننا أمرها، ويهمننا المواطن البحريني في الدرجة الأولى، والأمن والأمان بالنسبة له في جميع المجالات هذا أمر منتهون منه، ولكن أنا أقول لك على أساس أننا كمجلس، وحسب صلاحياتنا نستطيع أن نعمل شيئاً إيجابياً لكل قضية، وأنت أعلم، أنه يدرج ضمن جدول الأعمال، لكي نصل إلى حل، صحيح أن هناك حالة استعجال، وسوف نرى ما نستطيع أن نعمله لكي نستوضح هذه الأمور ونصل إلى ما...

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

إذن أنا أطلب أن يدرج على جدول أعمال هذه الجلسة.

الرئيس :

هناك لوائح لا يمكن أن ندرجها الآن، ولكن أنا أعدكم بأن نتصل بالجهات المعنية ونستوضح منهم القضية ونرى أفضل ما نستطيع أن نصل معهم إلى الحلول...

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

لا، معالي الرئيس اسمحي لي، أنا أقترح شيئاً آخر، إذا سمحتم لي، أنا أقترح أن يبادر هذا المجلس بتشكيل لجنة للتواصل مع مجلس إدارة (بابكو) لإيجاد حل، لأن

الاتصال الشفهي ربما لا يجدي، نريد أن نؤسس لأعراف حقيقية ومؤسسية في هذا البلد، بلد المؤسسات والقانون، إذا شكل المجلس وهو يمثل الشعب لجنة للتفاوض أو للحوار مع مجلس إدارة (بابكو) ربما نخرج بحلول، وخاصة أن المجلس لن يكون في حالة انعقاد، أنا أعتقد أن هذا لا يضير المجلس، بالعكس يرفع من شأن المجلس دفاعاً عن مصالح الناس.

الرئيس :

شكراً سعادة النائب، إن شاء الله، فلنسمع رأي الجماعة ونصل إلى الحل الأمثل. الأخ (بوبر) النائب يوسف زين العابدين زينل تفضل.

النائب يوسف زين العابدين زينل :

لا يوجد شك، لا أحد منا هنا في هذا المجلس الموقر يرضى بأن نزيد نسبة البطالة والعطالة في البلد، ونهدد أرزاق الناس، لكن علينا أن نحترم اللوائح والأنظمة، والالتزام بهذه الأنظمة، هذا لا يعني أن ليس بمقدورنا أن نتخذ أي شيء، أنا اقتراحي أن نحيل الموضوع إلى هيئة المكتب، اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء، والخميس عندنا، فأنتم تتخذون الإجراء المناسب، تتصلون بالجهات المعنية، على الأقل يؤجلون الموضوع، ريثما نستطيع نحن في الجلسة المقبلة أن نناقش الموضوع بشكل سليم، بشكل هادئ، بشكل متكامل، وشكراً معالي الرئيس.

الرئيس :

شكراً، الأخ النائب علي أحمد زايد تفضل.

النائب علي أحمد زايد :

شكراً معالي الرئيس، بما أن البحرين تمر بأفراح اليوم الوطني، لا يجب أن تمر هذه الذكرى على مجلس الشعب - مثلما نقول - مرور الكرام، فنرفع أسى آيات التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة بمناسبة هذه الأعياد، أفراح البحرين، اليوم الوطني، نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينعم على البحرين بالأمن والأمان والاستقرار، كما

لا ننسى حقيقة يوم الشهيد البحريني، أن نستذكر شهداء البحرين البواسل الأبطال، وبكل فخر، وبكل اعتزاز، وأن ندعو لهم بالرحمة والمغفرة، وأسر الشهداء – مثلما نقول – في كل عناية، وفي كل رعاية، وكفلت لهم القوانين البحرينية، وكفل لهم جلالة الملك بالصندوق الملكي لشهداء الواجب، فهذه لفتة كريمة في الحقيقة من جلالة الملك، ونسأل الله سبحانه وتعالى الرحمة والمغفرة لشهداء البحرين، وشكرا.

الرئيس:

شكرا، الأخ النائب عادل عبدالرحمن العسومي تفضل.

النائب عادل عبدالرحمن العسومي :

شكرا معالي الرئيس، أسعد الله صباحكم بكل خير، معالي الرئيس أنا فقط أحببت أن أشكر سعادة الأخ النائب باسم سلمان المالكي على مبادرته بفتح صفحة جديدة مع الجميع، ولكن أحببت أن أنوه إلى أنه بالنسبة إلي أنا باعتباري نائبا تشرفت بأن أكون أحد نواب برلمان ٢٠١٤ لم أقم بأي شكوى تجاه أي أحد، هذه الشكوى لا تمثل المجلس بأكمله، تمثل توجهها معيناً، فأنا أؤيد ما طرحه من مبادرة في أننا نبدأ صفحة جديدة مع الجميع، نبني على إنجازاته وإيجابيات مجلس ٢٠١٤، وإذا كانت هناك أخطاء أو قصور نعدّلها، نحن جئنا لنكمل بعضها بعضاً، كل مجلس يكمل – إن شاء الله – المجلس الآخر، وإن شاء الله كلنا سنكون فريق عمل واحد، متحدون في الدفاع عن حقوق الشعب ومصالحه، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا جزيلاً، لا يوجد شك في أن الكل متفق في هذا الموضوع، وإن شاء الله صفحة جديدة، وعطاء متجدد، وأمل – إن شاء الله – نحققه من خلال مجلسكم الكريم. الكلمة الآن للأخ النائب السيد فلاح هاشم فلاح، تفضل.

النائب السيد فلاح هاشم فلاح :

شكرا معالي الرئيس، في نفس السياق الذي ذهب فيه زملائي وإخواني سعادة النواب، وخاصة في موضوع العمالة المهتدة بالفصل في الحقيقة، ونحن نعيش – كما

ذكر سعادة معالي النائب علي أحمد زايد – أفراحا في هذا الوطن، فلا يمكن أن نعيش أفراحا وهناك ١٥٨ أسرة في مهب الريح، أنا أعتقد أننا يجب أن تكون هناك يد وصوت لهذا المجلس في هذا الأمر، لا يجب أن نقف مكتوفي الأيدي، كما يحدث في الكثير من الأمور، لأنه في الحقيقة ما يدعونا إلى أن نتناول هذا الأمر ويجب أن نأخذه بجدية، تعامل بعض الجهات الرسمية مع الكثير من القضايا مثل هذه بما يوحي بأنهم مكتوفو الأيدي، قبل يومين انتشر فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي بأن هناك مجموعة من العمال (٦) أشهر لم يتسلموا رواتبهم، أنا أتحدث إلى مجموعة الحاضرين هنا من معالي سعادة النواب إلى معالي الوزراء، لو أن أحدا فينا توقف دخله (٦) أشهر، هؤلاء العمال رواتبهم (٢٥٠) ديناراً، (٦) أشهر والشركة تقول إن سبب توقفها عن الدفع للعمالة هي وزارة من وزارات الدولة، لم تدفع لها، لم يحرك...

الرئيس :

عفا على المقاطعة سعادة النائب السيد فلاح، ولكن نحن قلنا إن هذه القضايا يجب أن تدرج ضمن جدول الأعمال، ونحن نريد أن نكون قدوة في احترام القوانين واللوائح، فلنبدأ بالطريقة الصحيحة، المواضيع التي تطرحونها ضرورية ومهمة جداً، هي قلب وصلب عملنا كلنا، ولكن فلتكن من ضمن اللوائح، تفضل بوبدر (النائب يوسف زين العابدين زينل) وقال رأيه، وإذا تتفقون عليه بأن ترفعوا هذا الموضوع لهيئة المجلس، ونحن نرى ما نستطيع أن نقوم به بالعجالة، بالوضع الذي نحن فيه، بالإلحاح، ثق تماماً بأن الكل – كلنا – (٤٠) شخصاً هدفنا واحد وهو راحة هذا المواطن والعمل على ما هو في صالحه وفي صالح الوطن، فحتى لا نطيل عليكم الجلسة، لأن عدد طالبي الكلام كثير، ولكن إذا كنتم تريدون أن تتحدثوا في ذات القضية فأتمنى منكم التصويت على عملية إحالة هذا الموضوع إلى هيئة مكتب المجلس، والقرار عندكم تصوتون عليه.

النائب السيد فلاح هاشم فلاح :

عفا، كلمة واحدة، ولكن في الحقيقة، للأمانة، أنا أعتقد أننا يجب أن نضع أمامنا حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: {أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه}، هؤلاء العمال جفت دماؤهم هم وعوائلهم...

الرئيس :

لا تخف، لن تجف دماء ولا عرق أي عامل ولا أي مواطن إلا وإن شاء الله وفق النظم والقوانين واللوائح والدساتير يكون حقه مضمونا له. سعادة السيد غانم بن فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

شكرا الأخت الرئيس، شكرا لجميع الأعضاء، وشكرا على مداخلة سعادة النائب عبدالنبي سلمان أحمد بداية، وملاحظة ورأي زميلنا العتيق سعادة النائب يوسف زين العابدين زينل، لأنه فعلا ما بينه سعادة النائب يوسف زين العابدين زينل هو ما أصاب صحيح الدستور والقانون بحسب الدستور واللائحة، يعني يجب ألا يثار موضوع في المجلس إلا من خلال أداة نص عليها الدستور أو القانون طبعا، وإلا سوف يكون - مثلما تفضلت الأخت الرئيس - مجرد كلام لن يصل إلى الأمر، إحالة الموضوع إلى هيئة مكتب المجلس هو الصحيح، بمعنى وإلا يجب أن يؤخذ من خلال أداة دستورية قانونية، نحن كأننا دخلنا في نقاش عام، وحتى النقاش العام أيضا له ضوابطه وله أصوله في اللائحة والدستور، فأتمنى - إن شاء الله - أن ينهى الموضوع بالطريقة التي تحترمونها جميعا، بالطريقة الدستورية والقانونية، الأمر الأول. الأمر الآخر، أثار أخي سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح موضوعا طبعا كما يقال غير واضح المعالم، بمعنى أن هناك شركة لم تدفع وتدعي بأن وزارة المالية لم تدفع لها لذلك لم تدفع الرواتب، على علمي أن كل مشروع تطرحه الحكومة يجب أن يمر من خلال مجلس المناقصات، بمعنى أن هناك ميزانية لدى وزارة المالية محددة يجب أن تغطي مصروفات المشروع، سواء كانت رواتب أو كانت مصاريف تشغيلية أخرى، لذلك لا أتصور أن نثير مواضيع بهذا الغموض، ربما سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح عنده معلومات أخرى، لا أعلم، ولكن إن كان، طبعا عندكم جميع الأدوات الدستورية والقانونية من خلال عمل المجلس اليوم - إن شاء الله - نحن مصبحون صباح خير أول يوم بعد الجلسة الإجرائية، أمامكم طبعا جميع الأدوات الدستورية والقانونية، ولكن أن نتهم الوزارة المسؤولة عن المالية وهي وزارة المالية بأنها لم تدفع للشركة فقط لأننا سمعنا كلاما يقال عن هذا، أعتقد أن هذا أمر يجافي الصواب والحقيقة، وشكرا الأخت الرئيس.

الرئيس :

شكرا سعادة الوزير، شكرا جزيلاً على الإيضاح، أنا أخبركم أننا بعد هذه الجلسة سيكون عندنا اجتماع هيئة المكتب، وسندرج هذا الموضوع على جدول الأعمال وسنناقشه

بكل تفاصيله ونوجد له أنسب الحلول إن شاء الله، وبهذا سنرفع جلستكم مع كل الشكر والتقدير لكم، أكيد ليست نقطة نظام، سعادة النائب تفضل دقيقة واحدة.


النائب محمد إبراهيم السيبي البوعينين :


شكرا معالي الرئيس، معالي الرئيس يوجد توافق بين سعادة الإخوة النواب جميعهم على طرح نقطة، نريد أن نستفسر من سعادة المستشار عن قانونيتها، النقطة هي تأجيل تطبيق قانون الضريبة المضافة وليس إلغاؤها، تأجيلها أسوة بقانون سوق العمل عندما تم تأجيله (٦) أشهر مرتين سابقا، للمزيد من الدراسة مع الحكومة حول آلية التطبيق وليس إلغاء القانون، حول آلية التطبيق فقط، يوجد توافق بين جميع سعادة الإخوة النواب عليه نريد رأي المستشار القانوني في تقديم الاقتراح برغبة بصفة مستعجلة.

الرئيس :

شكرا، سعادة رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس يا ليت تجلس مع السادة النواب وتوضح لهم كل هذه الأمور، أما حاليا فأنا ملزمة بأن ألتزم بجدول الأعمال حفاظا على وقتكم القيم، كل الملاحظات التي ستقولونها أنا جدا سعيدة أن هناك حماسا وهناك الكثير من القضايا تحبون أن تثيروها، ولكن ثقوا بأن أمامنا من الزمن - إن شاء الله - سيساعدنا على معالجة كل القضايا والموضوعات الموجودة، لكم كل الشكر والتقدير سعادة النواب على وجودكم في هذه الجلسة وعلى حماسكم، وإن شاء الله العملية والقضايا مستمرة، وبذلك أعلن إنهاء الجلسة، كل الشكر.

(رفعت الجلسة في الساعة ١٥:١٠ صباحا)


فوزية بنت عبدالله زينل
رئيس مجلس النواب


راشد بن محمد بونجمة
الأمين العام لمجلس النواب

(انتهت المضبطة)